

من أدلة ارتباط النحو العربي بالعربية الفصحى

From the Evidences of links Arabic grammar with classical Arabic

* علي بن فتاشة

جامعة محمد بوقرة - بومرداس/الجزائر

M'hamed Bougherra University .Boumerdes, Algeria
a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/11/04

تاريخ القبول: 2021/06/05

تاريخ الإرسال: 2020/11/05

ملخص البحث

النحو العربي قام على وصف الفصحى واستقرائها من أجل وضع الأصول التي تحافظ عليها وعلى القرآن الكريم الذي نزل بها، وقبل عرض أدلة ارتباط النحو العربي بالعربية الفصحى قمنا بتحديد مفهومي كل منهما، وهو أمر ليس بالهين نظرًا لتضارب الآراء حولهما، قديمًا وحديثًا؛ بين الموسعين والمضيقين والمنكرين لأصالة وجدوى كل منهما، أما الأدلة التي رأينا أنها تؤكد ارتباط النحو العربي بالعربية الفصحى فتتمثل في أن العربية الفصحى لغة معربة والنحو العربي قام على الإعراب بالدرجة الأولى، كما أنه اعتمد على اللغة المنطوقة حين بدأ في بناء أسسه، وهو ما يؤكد أصالة الفصحى وأنها كانت لغة حية حينها، وتوصلنا من خلال كل هذا إلى أن النحو العربي كان بمثابة صمام أمام للعربية الفصحى؛ أدى دوره في القرون الماضية وتصدى لدعاوى هدم الفصحى في العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية: عربية ، فصحى ، نحو ، إعراب ، لغة

Abstract :

Arabic Grammar is meant to describe and to extrapolate Classical Arabic in order to set the principles that may preserve it and the "Holly Qur'an" revealed Arabic. Before illustrating these correlation evidences between Arabic Grammar and Classical Arabic language, we had given a definition for each concept which was not easy at all with regard to the ancient and contemporary different points of view on the authenticity and importance of them. The evidence that confirms the link between Arabic Grammar and Classical Arabic language is that Classical Arabic relied on syntax and conjugation, and Arabic Grammar was primarily based on syntax and conjugation as well. Besides, Arabic Grammar relied on the spoken language when it began to build its foundations, which confirms the originality of Classical Arabic and that it was alive language at that time. We came to the

* علي بن فتاشة : a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

conclusion that Arabic Grammar was a safety valve for the Classical Arabic language; it accomplished its role in the past and stands against those who tend to destroy the Standard Arabic language in the modern era..

Keywords : Arabic, classical, grammar, syntax and conjugation, language.



1- تمهيد:

ما وُجد النَّحو العربي في نهاية القرن الثاني الهجري إلا لخدمة كتاب الله، وما هنالك شيء لخدمته أكثر من وُضع علم يصون اللغة التي نزل بها والتي كان يتكلمها العرب حينها، فالنحو العربي نما وتطوّر على ضوء استقرار العربية الفصحى وخدمتها، ومنه نستطيع القول -تجوّزاً- أنّ النحو العربي والعربية الفصحى وجهان لعملة واحدة، ومع هذا فإننا نجد في العصر الحديث من حاول إنكار هذه الحقيقة؛ بفصل النحو العربي عن الفصحى؛ وقد اتخذ هذا الإنكار أشكال عديدة؛ منها: الطعن في النحو العربي ووصفه بالصعوبة وعجزه عن وصف اللغة، وتقديم محاولات لتيسيره وتجديده، أو اقتراح بدائل غريبة لوصف العربية، وإما الطعن في اللغة العربية الفصحى نفسها والدعوة إلى استعمال العامية، لغة الحياة اليومية.

ويظهر ممّا سبق أنّ هذه الدعاوى حاولت أن تتجاهل أنّ النحو العربي هو علم العربية الفصحى، لغة القرآن الكريم، جاء النحو لصورها، وهذا النحو بُنيت أصوله وأسس على استقرار العربية الفصحى، وقام على وضعه نخبة من العلماء طيلة قرون عديدة.

وقبل الحديث عن الصّلات التي تربط النحو العربي بالعربية الفصحى حرّياً بنا أن نُحدّد مفهومي كل منهما؛ ليسهل علينا فيما بعد تأكيد تلازمية العربية الفصحى والنحو العربي.

2- مفهوم النحو: اختلف النّحاة القدامى في تحديد مفهوم ووظيفة النحو العربي؛ بين موسّع لمفهومه يجعله علماً للعربية، وبين مضيّق له؛ بقصره على دراسة حركات الإعراب؛ فالـموسّعون يتصوّرون أنّ النحو دراسة شاملة للغة من كلّ جوانبها: المادية والمعنوية، والجمالية والتحليلية جميعاً، بل إنّه يتجاوز اللغة بعلومها كلّها إلى بعض العلوم الأخرى وبعض المعارف العامة التي يحتاج إليها الأديب والمثقف بوجه عام؛ وكأنّ "النحو" عندهم والأدب والثقافة شيء واحد¹؛ فنجد عند بعضهم ما ينصّ على أنّ «المراد بالنحو ما يرادف قولنا "علم العربية"»²، وعلم العربية فيما يفهم عند هؤلاء يتضمّن مجموعة من العلوم والمعارف تبلغ اثني عشر علماً؛ جمعها حسن العطار المتوفي سنة 1250هـ في قوله:

نحوٌ وصَرْفٌ عَرُوضٌ بَعْدَهُ لُغَةٌ ثُمَّ اسْتِيقَاقٌ وَقَرَضُ الشَّعْرِ إِنْشَاءٌ

كَذَا المعاني بَيَانُ الخطِّ قَافِيَةٌ تَارِيخُ هَذَا لِعِلْمِ الْعَرَبِ إِخْصَاءٌ³

ويرى المصنفون أنّ النحو يقتصر على دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات في الجملة من تأثير في أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً؛ يقول الزجاجي (ت337هـ): «ويُسمى النحو إعراباً وإعراب نحواً، سمعاً؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد»⁴، ويقول الفاكهي (ت972هـ): «النحو علم بأصول يُعرّف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً»⁵؛ وهذا هو الاتجاه الشائع في تحديد وظيفة النحو عند عدد من النحاة المتأخرين بخاصة؛ يقول الصّبّان (ت1206هـ): «اصطلاح المتأخرين تخصيصه -أي علم النحو- بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصّرف، وعليه فيعرّف بأنّه: "علمٌ يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً"، وموضوعه: "الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء"»⁶.

وهناك فريق ثالث من النحاة جعل وظيفة النحو دراسة كلّ ما يتصل بالكلمة من ظواهر؛ سواء قبل تركيبها في الجملة أو بعد تركيبها فيها؛ ومن هؤلاء ابن جنّي (ت392هـ) الذي يرى أنّ «النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والتّسبب والتّركيب وغير ذلك»⁷، ويقول ابن هشام الخضراوي (ت646هـ): «النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلمات وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»⁸، ويقول أبو سعيد السيرافي (ت368هـ): «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصّواب في ذلك، وتجنّب الخطأ من ذلك»⁹، ويلخص الصّبّان آراء هؤلاء في قوله: «إنّ موضوع النحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها: حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء»¹⁰.

ويظهر أنّ الفريق الثالث يجعل من علم الصّرف قسماً من النحو، على نحو ما صرّح به الرّضي الاسترّبادي (ت686هـ) حين قال: «التّصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصّناعة»¹¹، ولعلّ عدم الاتفاق بين متقدمي النحاة ومتأخريهم حول إدراج علم التّصريف ضمن النحو أو فصله عنه هو السّبب في اختلافهم حول مفهوم النحو ووظيفته؛ حيث أنّ المتقدّمين يطلقون النحو على ما يشمل التّصريف، والمتأخّرين يرون أنّ التّصريف قسيم النحو لا قسم منه؛ فيُعرّف كلّ منهما بتعريف يميّزه عن قسيمه.

3 - مفهوم العربية الفصحى وحدودها:

لتحديد الفصاحة وضع القدماء حدوداً ومقاييس؛ نجملها في ما يلي:

3-1- الحدود المكانية: فرّق علماء اللغة والتّحو بين القبائل العربية؛ تبعاً لموطنها وتوغلها في البداوة؛ فكانوا يعتزّون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام، وقبائل نجد ووسط الجزيرة، ويرفضون الأخذ عن القبائل التي كانت مساكنها في أطراف الجزيرة وعلى حدودها¹².

3-2- الحدود الزمنية: وكما اتّخذ العلماء الحيلة حيال إمكانية القبائل اتّخاذ الحيلة كذلك حيال الأزمنة؛ فلم يأخذوا إلاّ عن العصور التي كان فيها اللسان العربيّ سليماً لم يصبه بعد الفساد والانحراف عن أوضاع اللغة الفصحى؛ ولذلك لم يأخذوا إلاّ عن عرب الجاهلية والإسلام إلى نهاية القرن الثاني الهجريّ بالنسبة إلى فصحاء الحضر، وإلى أواسط القرن الرابع بالنسبة إلى فصحاء البادية؛ وسمّوا هذه العصور عصور الاحتجاج، وأهملوا ما عداها مبالغة في الدقّة وحرصاً على تحريّ وجوه الصّدق واليقين¹³.

3-3- الخلو من مستقيح اللغات ومستهجى الألفاظ:

وقد عبّر أبو العباس ثعلب (ت291هـ) عن ذلك أحسن تعبير حين قال عن لهجة قريش: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتله بهراء»¹⁴، ومثله قال أحمد ابن فارس (ت395هـ) عن قريش ولهجتهم: «... فصاروا بذلك أفصح العرب؛ ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عننة تميم، ولا عجرية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسّر الذي نسمعه من أسد وقيس؛ مثل: تَعْلَمُونَ ونَعْلَم، ومثل: شَعِيرٌ وبَعِير»¹⁵.

ومثلما كان الخلاف في تحديد مفهوم التّحو العربيّ ووظيفته حدث الخلاف في تحديد اللهجة الفصحى وقبائلها لدى القدماء والمحدثين؛ فمن القدماء نذكر ابن جني (ت392هـ) الذي لم يفرق بين "العربية الفصحى" و"اللهجات القبليّة" وكأنّهم شيء واحد؛ لا تفاوت ولا تضارب بينهما؛ فالفصحى عنده هي "مجموع لغات القبائل العربية"؛ وقد عقد فصلاً في كتابه (الخصائص) تحت عنوان (باب اختلاف اللغات وكلّها حجة)؛ أي حجة في نطاق العربية الفصحى؛ ومن أقواله: «التّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»¹⁶؛ ويرى محمد عبيد أنّ المقصود بـ"لغات العرب" عند ابن جني لغات القبائل التي رأى التّحاة قبولها والأخذ عنها؛ وهم -كما في نصّ الفارابي المشهور- قيس وقيم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين؛ فعنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب والإعراب والتّصريف¹⁷.

ويذهب طرف آخر من القدماء إلى أنّ اللغة الفصحى متمثلة في "لهجة قريش" خاصة؛ فقد تحدّث الأوائل عن أفصح اللّغات؛ وكانت لغة قريش في مقدّمة القبائل التي خصّوها بالفصاحة؛ فقال الفارابي (ت339هـ): «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النّطق،

وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس»¹⁸؛ وقال ابن فارس (ت395هـ): «وكانت قريش -مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها- إذا أتتهم الوفود من العرب، تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نحائهم وسلايقهم التي طُبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»¹⁹، وقد ساعد على احتكاك هذه اللهجة بغيرها وانتصارها عليها، عوامل كثيرة؛ منها "الديني" متمثلاً في مجاورتها لبيت الله الحرام، ومنها العامل "الاقتصادي" متمثلاً في سيطرتها على التجارة شمالاً وجنوباً، ومنها "السياسي" وهو النفوذ الذي تحقّق لها بفضل العوامل السابقة²⁰.

وذهب جمعٌ من المستشرقين ومن تأثر بهم من العرب المحدثين إلى نفي أن تكون اللهجة القرشية هي عينها العربية الفصحى؛ مُدَّعين أنّ الفصحى هي اللغة الأدبية الموحدة والمشاركة بين العرب قبل الإسلام؛ وهي لغة نظم الأشعار وإلقاء الخطب، وأنها لغة مصنوعة غير جارية في الاستعمال اليومي، وأنّ القرآن الكريم أنزل بتلك اللغة المشتركة المصنوعة، واستدلّوا بأنّ قريش لا تهمز، والعربية الفصيحة تحقق الهمزة، وأنهموا المتقدمين بالتعصّب والجمالة للرسول والحكام المنحدرين من قريش²¹؛ ونذكر من أسماء هؤلاء المستشرقين: المستشرق الألماني ثيودور نولدكه²² (ت1930م)، والمستشرق الفرنسي ريجي بلاشير²³ (ت1973م)، والمستشرق الألماني كارل بروكلمان²⁴ (ت1956م).

وقد تركت أفكار المستشرقين آثاراً واضحة لدى كثير من الباحثين المحدثين العرب وهم يعالجون هذه القضية؛ منهم إبراهيم أنيس (ت1978م) الذي تناول هذا الموضوع بالبحث؛ ومما قاله: «وتختلف اللغة الأدبية عن لهجة قريش في القليل من الصفات الصوتية، كتحقيق الهمزة الذي لم يكن شائعاً بين الحجازيين ولكنه يُعدّ أصلاً في اللغة النموذجية»²⁵، وهو يعترف من جهة أخرى بأنّ لهجة قريش الكبير في الفصحى حيث يقول: «وقد اتخذت تلك اللغة الأدبية معظم صفاتها من لهجة قريش مع ما استحسنه خاصّة العرب من صفات اللهجات الأخرى»²⁶، أمّا الباحث رمضان عبد التّواب (ت2001م) فيفهم موقفه عندما بيّن صفات العربية الفصحى المشتركة²⁷؛ فالصفة الأولى: هي أنّها فوق مستوى العامة؛ أي أنّها لم تكن في متناول جميع العرب، والثانية: أنّ اللغة المشتركة لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها؛ فلا يحقّ لنا أن نقول مثلاً -حسب رأيه- إنّ اللغة المشتركة هي لغة قريش أو تميم أو غيرها من قبائل العرب؛ بل هي مزيج من كلّ هذا، ولكنه يقرّر في الوقت نفسه «أنّ لهجة قريش أسهمت في تكوين العربية الفصحى بعناصر كثيرة؛ فلا مبالغة إذن في إطلاق عبارة "لغة قريش" على اللغة العربية

الفصحى»²⁸، والصفة الثالثة: أنها لم تكن لغة سليقة لكل العرب؛ ومعنى السليقة أن المتكلم يتكلم باللغة بغير شعور بما لها من خصائص.

وهناك عدد من الباحثين العرب نحا نحو هذا المنحى؛ منهم²⁹: محمود فهمي حجازي، وعبد الصابور شاهين (ت2010م)، وأحمد ناصيف الجنابي (ت2013م)، وعبد الرأجي (ت2010م)، وتمام حسان (ت2011م)، وإبراهيم السامرائي (ت2001م)، وأنيس فريحة (ت1993م).

وقضية عدم تحقيق الهمزة في لهجة قريش التي استدلت بها هؤلاء على أن لهجة قريش لا تمثل العربية الفصحى؛ قد تصدّى لها عدد من الباحثين منهم³⁰: صبحي الصالح (ت1986م) في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، وغانم قدوري الحمّد في كتابه (أبحاث في العربية الفصحى).

ولا ننسى أن نشير إلى رأي آخر اتّسم بالشذوذ عن غيره، ادّعاء أحد المستشرقين والتقفه منه أحد المحدثين من العرب؛ وهو يرى أن العربية الفصحى لغة مصطنعة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني؛ فقد رأى المستشرق كارل فولرس k.Vollers (ت1909م) أن (القرآن الكريم) نزل أول الأمر بلهجة مكّة المجردة من ظاهرة الإعراب؛ ثمّ نفّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس، حتّى أضحى يُقرأ بهذا الشكل المعرّب، وغدّا في الفصاحة مضرب الأمثال؟!، وهذا الرأي سار عليه مستشرق آخر هو مارسيل كوهين (ت1974م) في كتابه (لغات العالم) ولكنّه سار عليه مُقيّداً بشروط³¹.

والعجب من بعض الباحثين العرب المعاصرين حين يتلقون هذه الاجتهادات من الغرباء عن العربية، فيعتقونها بدون تمحيص؛ فيهجمون على النّحاة؛ ويغالون في اتّهامهم بوضع تلك القواعد وفرضها على الفصحاء من العرب، والفحول من الشعراء، وأعلام القراءات؛ ومن نموذج هؤلاء نجد إبراهيم أنيس (ت1978م) -في أحد آرائه- الذي جعل من ظاهرة الإعراب في اللغة العربية قصّة «استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حيكت ونسجها حياكة مُحكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثمّ لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتّى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتّى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربيّة، وشقّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعد بالنّحاة»³².

ولقد تكفل أكثر من واحد من عرب ومستشرقين بالترّد على هذه الاتّهامات؛ نذكر منهم: المستشرق ثيودور نولدكه (ت1930م)، والباحثان العرييان: صبحي الصّالح³³ (ت1986م) وعبد الرحمن الحاج صالح³⁴ (ت2017م).

4- أدلة ارتباط النّحو العربي بالعربية الفصحى:

إنّ أيّ دارس لنشأة النّحو العربي يلاحظ بوضوح أنّ هناك مرحلة سبقت وضعه؛ وهي مرحلة جمع اللغة مشافهة من الأعراب الذين يُوثّق في فصاحتهم؛ وعلى أساس لغتهم الشّفهية المتداولة في حياتهم اليومية وُضعت قواعد العربية؛ وكثيراً ما كان سيّويه (ت180هـ) يُشير إلى تشدّد في تصويب الاستعمال اللّغوي برّدّه إلى العرب الذين تُرضى عربيّتهم³⁵، أو العرب الموثوق بهم³⁶، أو بعربيّتهم³⁷، وكان يرى أنّ هؤلاء العرب الموثوق بعربيّتهم هم عرب الحجاز؛ فيجنح غالباً إلى ترجيح لغة الحجاز إذا اختلفت اللهجات³⁸.

ويجمع القدماء على أنّ العرب ورثوا لغتهم "مُعربة" وأنّ "الإعراب" من أشدّ خصائص العربية وُضحاً؛ وأنّ مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة، ومن هنا يظهر لنا مدى الارتباط بين النّحو العربيّ بالعربية الفصحى، ونستطيع أن نحمل أدلة الارتباط تلك في ثلاثة أدلة وهي: - العربية الفصحى لغة معربة. - الاعتماد على اللغة المنطوقة. - سبب وضع النّحو.

وفيما يلي تفصيل لذلك:

4-1- العربية الفصحى لغة مُعربة:

ظاهرة الإعراب من أهمّ خصائص العربية، وقد أعطى نطقها جرساً متميّزاً، لا يكون الكلام بدونها عربياً مُبيناً، وقد لاحظ هذه الظاهرة وأدرك دورها في اللغة علماء العربية الأوائل، فغنّوا بها، وضبطوا قواعدها، وألّفوا في ذلك الكتب، مُستندين إلى النّصوص العربية الأصيلة، متمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وشعر العرب ومنثور كلامهم، ولم يشكّ أحدٌ منهم في أصالة ظاهرة الإعراب؛ والسبب أنّهم سمعوا العرب الخُلص يتكلّمون هذه اللغة مُعربةً قبل أن يدوّنوا نصوصها ويقعدوا قواعدها، ولم يكن علماء العربية من البلادة أو الغفلة بحيث تخفى عليهم معالم هذه الظاهرة.

كما ينبغي أن نفرّق بشكل واضح بين القول بأصالة الإعراب وأنّه جزء من نظام اللغة العربية وبين الاختلاف في تعليل وجود الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات وتغيّرها بحسب العوامل؛ حيث أنّ بعض البحوث الّتي كتبت حول الإعراب خلطت بين هاتين القضيتين؛ ممّا أدّى إلى اللبس في عرض الحقائق،

فاختلاف علماء العربية في تعليل مجيء الحركات الإعرابية لا يعني أبداً أنّ هذه الحركات ليست أصيلة في كلام العرب؛ فالتعليل عملية لاحقة لتاريخ وجود الظاهرة، وقد كان محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ) يذهب إلى أنّ الحركات الإعرابية تدخل الكلام لتسهيل عملية النطق؛ ومّا جاء في قوله: «لم يُعرَب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها البعض؛ لأنّنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني»³⁹، وقال من جهة أخرى مُعللاً: «إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُطّئون عن الإدراج؛ فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشوا الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يطّئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون»⁴⁰.

وبالنسبة لآراء ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي أحدث كتابه (الزّد على النّحاة) بعد اكتشافه في القرن العشرين من طرف شوقي ضيف (ت2005م)، ثورة لدى المحذّثين، فإنّه لم ينكر الإعراب عن العربية الفصحى؛ وإنّما هاجم تعليقات النّحاة لظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى؛ فأنكر عليهم القول بعمل الألفاظ في بعضها البعض⁴¹.

فالحركات الإعرابية إذن هي جزء من نظام اللّغة العربية، وعنصر جوهريّ فيها، لم يختلف في ذلك علماء العربية، وأنّ الاختلاف في التعليل لا يعني أبداً الشكّ في وجودها، وعليه، فالتّخلي عن الإعراب - كما يقول مازن المُبارك - في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النّحوية كاللّغة العربية: «هدمٌ لها، وإماتة لمرانيتها، وإنّ في ترك حركات الإعراب إبسا لكثير من الجمل، والتّعبيرات، لباس الإبهام، والغموض... إنّ كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياغ الإعراب فيها»⁴².

4-2- الاعتماد على اللغة المنطوقة في بناء القواعد:

من المنطقي أن يكون البحث اللّغوي عند العرب قد بدأ في شكل جمّع للمادة اللّغوية، أو ما يُعرف بمخزن اللّغة، وقد تمّ هذا الجمع أولاً بطريقة المشافهة والحفظ، تليها عملية التّدوين في شكل مادة توضع تحت تصرّف النّحوي، الذي يقوم بفحص تلك المادة ومحاولّة تصنيفها واستنباط الأسس والنّظريات التي تحكمها، وغالباً ما كان جمّاع اللّغة هم أنفسهم النّحاة الذين يقومون بعملية الاستقراء؛ فالخليل بن أحمد (ت170هـ) الذي شبّ بالبصرة -موطن النّحو ومنبعه- والبصرة، كما نعلم، متّصلة بالبادية،

محاذية لها، وكانت مضارب تميم تمتدّ منها إلى مشارف الكوفة، وكان الأعراب منهم ومن باطن البادية يتوافدون على البصرة للجلب وتبادل السلع، وكان أهل البصرة يختلفون إلى سوق المريد للتبادل مع هؤلاء الأعراب الفصحاء.

وهذا ما أتاح للخليل -وأمثاله من اللغويين والنحاة- فرصة كبيرة للقاء الأعراب في البوادي ومشافهتهم والإصغاء إليهم، والإحاطة بما يستسيغون وما لا يستسيغون من تراكيب لغوية وأبنية ومفردات ولهجات، فكان لمشافهته الأعراب في هذه البوادي تأثير خاص فيه، مما جعله متخصصاً في المباحث اللغوية والتحوّية، فأدرك الكثير من أسرار البناء والتأليف، وكشف الكثير من الغوامض، وفسّر الكثير من الظواهر؛ ولا أدلّ على ذلك ممّا روي من أنّ الكسائي (ت189هـ) سأل الخليل يوماً، وكان يلزم مجلسه يأخذ عنه: «من أين علمك هذا؟» قال له الخليل: «من بوادي الحجاز ونجد وتهمّة»، فخرج الكسائي إلى هذه البوادي، ومكث فيها مدّة طويلة، كان فيها يسمع ويشافه ويدون، حتّى أنفد -كما قيل- في التدوين خمس عشرة قنينة من الحبر، غير ما كان حفظ⁴³.

ومن أمثلة الخليل والكسائي نذكر: أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وأبا عبيدة (ت213هـ)، والأصمعي (ت216هـ)، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر (ت177هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ) الذي كان يلحّ في مُساءلة "الأعراب" ليستفد ما عندهم، وهو كثير الرواية والنقل عنهم، وكان يلزم بعض الأعراب من "عقيل و"قشير" ويتعلم عندهم⁴⁴.

ومن الحكايات الكثيرة التي رويت في المصادر القديمة، وتدّل على الاعتماد على اللغة المنطوقة في تقعيد القواعد، وهي لغة تخاطب يومي لم تتنازل عن خاصية الإعراب حتى في القرن الثاني الهجري؛ ومن تلك المرويات نذكر:

- حكاية "ليس الطيّب إلّا المسك"؛ فقد ذكر الزجاجي (ت337هـ) في (أماليه) عن أبي محمد اليزيدي (ت202هـ) -واسمه يحيى بن المبارك- قال: «كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء، فجاءه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)؛ فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني أنّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تُجيز: "ليس الطيّب إلّا المسك" بالرفع، فقال أبو عمرو: هيهات، نمت وأدجّ الناس! ليس في الأرض حجازيٌّ إلّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلّا وهو يرفع. ثمّ قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر: تعال أنت يا خلف، امضيا إلى أبي مهدية فلقناه الرفع، فإنّه يأبى؛ وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي، فلقناه النصب، فإنّه يأبى»⁴⁵.

وهذه الحكاية تدلّ - كذلك - على الاحتكام إلى الأعراب للفصل في الخصومات اللغوية؛ هؤلاء الأعراب الذين كان مؤهلهم الوحيد هو عربيتهم الفصحى على اختلاف لهجاتها، والتي ارتضعوها مع ألبان أمهاتهم، وشبّوا ونشأوا وكبروا واكتهلوا عليها يتلقونها بكل حواسهم ممّا حولهم.

وكلامنا عن الأعراب ومروياتهم، يفتح أعيننا على حقيقة في غاية الأهمية؛ وهي فصاحة مروياتهم والتي جزء منها من تأليفهم ومن خطابهم اليومي⁴⁶؛ وما امتاز به هذا الخطاب من بلاغة وفصاحة، وكان جزء منه مادة دسمة للنحاة بُنيت عليها الكثير من القواعد؛ ليتأكد لنا أنّ العربية الفصحى ليس لغة أدبية مصطنعة للخطب ونظم الأشعار؛ وإنما هي لغة خطاب يومي ولغة مُعرّبة لها مستوى من الفصاحة يقلّ ويزيد بحسب مُتكلّمها والفئة الموجّه إليها هذا الخطاب.

4-3- سبب وضع النحو:

يعتبر الإعراب السّمة البارزة للنحو العربي؛ فالنحو يقوم في منهجه على الإعراب، وقد بدا هذا واضحاً منذ بدأ التفكير في النحو وحتى عصرنا هذا؛ والتأظر في الروايات التي تؤرخ لسبب وضع النحو يجد أنّ أغلبها يدور حول لحن وقع في حركة الإعراب أو حروفه؛ سواء في مخاطبة المتكلمين لبعضهم البعض أو في قراءتهم لآيات الذكر الحكيم؛ يقول أبو الطيّب اللّغوي (ت351هـ): «واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم الإعراب»⁴⁷، ويقول أبو بكر الزبيدي (ت379هـ): «ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها... حتى أظهر الله الإسلام... واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة... ففسا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حلّيها والموضح لمعانيها»⁴⁸.

ومن تلك الروايات التي تؤرخ للسبب المباشر الذي به تمّ البدء في وضع النحو العربي وتعلّق باللحن في الحركة الإعرابية نذكر:

- أخبرنا جعفر بن محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن حميد قال: حدّثنا أبو حاتم السجستاني (ت255هـ) قال: حدّثنا محمد بن عبّاد المهلي عن أبيه: سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 03] بكسر اللام في "رسوله" فقال: لا أظنّ يسعني إلا أن أضع شيئاً أصحّ به نحو هذا؛ أو كلام هذا معناه، فوضع النحو⁴⁹.

- رُوي أنّ ابنة أبي الأسود (ت67هـ) قعدت معه في يوم قائف شديد الحرّ، فأرادت التّعجب من شدة الحرّ فقالت: "يا أبت، ما أشدّ الحرّ؟" فقال أبوها: "القيظ؛ وهو ما نحن فيه يا بنيّة"؛ جواباً على كلامها لأنّه استفهام؛ فتحيرت وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنّها أرادت التّعجب، فقال لها: "قولي يا بنيّة: ما أشدّ الحرّ" ⁵⁰ !

- وروي أنّه جاء قومٌ إلى زياد بن أبيه (ت53هـ)؛ فقالوا: أصلح الله الأمير! تُؤيّ أبانا وترك بنون، فقال زياد: تُؤيّ أبانا وترك بنون! أدع لي أبا الأسود؛ فقال: ضع للنّاس العربية ⁵¹.

فبواذر اللّحن وأعراض الفساد هجمت أولاً على الإعراب ونظام التّركيب قبل هجومها على مفردات الكلام وأبنيتها، ولأنّ حركات الإعراب تتطلّب قدراً من التّنبّه والالتفات يكاد يستنفده المتكلّم في إبانته عمّا يُريد الإبانة عنه، كما يُعدّ اللّحن في الإعراب أشدّ استنكاراً من اللّحن في بنية الكلمة؛ ثمّ إنّ هناك ترابطاً قوياً بين الإعراب والمعنى؛ لذلك كانت الحركات والعلامات الإعرابية وسيلة للتّوكيد والتّنبّه ⁵².

وإذا كان السّبب الرئيسي في بدء الدّرس التّحوي هو اللّحن في الحركة الإعرابية في الخطاب اليومي بالأساس؛ فنقول إنّ لهجة التخاطب اليومي في هذه الفترة هي العربية الفصحى المعرّبة؛ حيث أنّ من انبرى للتّصدي لظاهرة اللّحن لم يفرّق بين لغة أدبية فصيحة ولغة تخاطب يومي خالية من خصائص الفصيحة؛ أو بصورة أوضح نقول: أنّ في هذه الفترة لم تكن هناك إلاّ لغة واحدة فصيحة يتمّ بها التخاطب اليومي ويتمّ بها نظم الشّعر وإلقاء الخطب، وهي الّتي نزل بها (القرآن الكريم)؛ الذي أكّد هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:04].

5- التّحو العربي صمّام أمان للعربية الفصحى:

انتشرت في العصر الحديث محاولات انحرف أصحابها عن إصلاح منهج الدراسات اللغوية إلى المساس ببعض أصول اللّغة وقواعدها، وقد هيأت هذه المحاولات لوجود خلط بين اللّغة ككيان له نظامه الثّابت وبين العلم الواسف لهذا النظام، واتّخذت تلك المحاولات من التّجديد والتّيسير غطاءً لها، وهي لا تستحقّ أيّ قيمة؛ لأنّها تدعو إلى إلغاء قواعد اللغة وتسكين أواخر الكلمات، وإلى اتّخاذ العامية لغة في الكتابة، وإبدال الحروف العربية بحروف لاتينية، وغيرها من الدّعاوى التي فشلت فشلاً ذريعاً.

ولعلّه حريّ بنا أن نستعرض بإيجاز بعض تلك المحاولات؛ والتي يمكن لنا أن نصنّفها إلى صنفين؛ صنف يدعو إلى التّخلي عن العربية الفصحى واستعمال العامية، وصنف ثانٍ يدعو إلى المساس ببعض أصول الفصحى.

5-1- الدعوة إلى استعمال العامية في الكتابة والتأليف:

الدعوة إلى استعمال العامية حمل رايتها أولاً جمعٌ من المستشرقين⁵³ في القرن التاسع عشر للميلاد، وقد اجتهدوا في ترسيخ آرائهم تحت غطاء البحث في اللهجات العربية المحلية، ومحاولة استنباط قواعد لها؛ وفي القرن العشرين تبني عدد من الباحثين العرب هذه الدعوة، وكان على رأسهم سلامة موسى⁵⁴ (ت1958م)؛ والذي لم تكن محاولته خالصة لوجه تيسير النحو بقدر ما كانت تمهيداً للقضاء عليه وعلى الفصحى ذاتها كي يفسح المجال أمام العامية التي كرّس جهوده للدعوة لها؛ لأنها - في رأيه - تفضل اللغة الفصحى، وتؤدي أغراضها الأدبية أكثر منها، والفصحى عنده صعبة القواعد؛ ومواطن الصعوبة - كما يراها - كثيرة في الفصحى؛ منها: الإعراب، وصيغة المثنى، والعدد، وقواعد جمع التذكير، والتغير⁵⁵.

كما سار أنيس فريجة (ت1993م) على نهج سلامة موسى في هجومه على العربية الفصحى؛ وقد انصبّ اهتمامه على دراسة اللهجة العامية والدعوة إليها مكتوبة بالحرف اللاتيني؛ وفي عام 1952م نشر كتابه (تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد)، وفي عام 1955م كتب موضوعه المشهور (هذا الصّرف وهذا النحو: أما لهذا الليل من آخر)؛ تمخّض فيه أن يرى حاكماً عسكرياً يفرض العامية على العرب، ثم ألقى في نفس السنة محاضرات في معهد الدراسات العربية عن اللهجات وأسلوب دراستها، وأتبع ذلك محاضرة عن اللهجة اللبنانية، وبعد كتابه (نحو عربية ميسرة) خلاصة حملته على العربية الفصحى وعلى الأدب العربي، وصلة (القرآن الكريم) بالفصحى⁵⁶.

هؤلاء نماذج عن أعداء العربية الفصحى⁵⁷، ولحمة عن أهم آرائهم؛ والتي جميعها تريد لآراء المستشرقين، وقد تكفل أكثر من باحث بالرّد عليهم بالحجة والدليل القاطع⁵⁸، كما أثبت الزمن فشل دعاوى هؤلاء، وظلّ للعربية الفصحى مكانتها في التعليم والكتابة، وفي الخطاب الرسمي، بل أكثر ذلك - ونحن في القرن الحادي والعشرين - حيث نشاهد عامة الشعب وقد انتشرت الثقافة وانخفضت نسبة الأمية، قد بدأ يقترب من الفصحى في خطابه اليومي وفي معاملاته المختلفة.

5-2- الدعوة إلى المساس ببعض أصول العربية الفصحى:

لم يميّز عدد من الباحثين العرب بين "إصلاح النحو" و"إصلاح اللغة"؛ فالأول مقبول لأنه يعالج مشكلات تعلّم العربية الفصحى، والثاني مرفوض؛ لأنه ليس بإصلاح؛ وإنما هدْمٌ للعربية الفصحى وإحلال لغة أخرى محلّها، أقرب للعامية منها للغة الفصحى، ويعتبر كتاب (مناهج تجديد في النحو) لأمين الخولي

(ت1966م)، ومقال (تبسيط قواعد اللغة العربية) لحسن الشريف، أبرز تلك المحاولات الهدامة للعربية الفصحى تحت غطاء إصلاح النحو.

ومما جاء من اقتراحات في تلك المحاولات نذكر⁵⁹:

- صرف الممنوع من الصّرف
- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً
- رفع اسم "إن"
- إلغاء تعدّد أحكام العدد
- جعل ضميريّ الجمع (المذكر والمؤنث) واحداً
- نصب نائب الفاعل
- ضبط مسألة الجموع (السالم والمكسر)
- إلزام المنادى والمستثنى حركة واحدة
- إلزام الواو أو الألف دائماً في الأسماء الخمسة
- حذف نون الأفعال الخمسة رفعا ونصبا وجزماً

هذه - باختصار - بعض العيّنات من الآراء التي مسّت كيان اللغة الفصحى تحت غطاء تبسيط النحو؛ ومثل هذا الأسلوب في الإصلاح مرفوض؛ لأنّه ينتهي لا إلى إصلاح قواعد العربية، كما هو الهدف، وإنّما إلى تحويل هذه اللغة إلى شيء آخر مختلف تنكره النصوص اللغوية التي استقينا منها تلك القواعد، إضافة إلى أنّ اللغة ليست هي النحو؛ والمتعلّم لا يتعلّم اللغة من النحو؛ وإنّما من التمرّس الطويل بها؛ ولا يتأتى له ذلك إلّا عن طريق دراسة النصوص الأصيلة التي تمثّلها، ثمّ يأتي دور النحو ليلوّر ويركّز تلك النظم في مجموعة القواعد التي يقدّمها للدارس.

أمّا الحجاج التي استند إليها أصحاب هذه المحاولات من شواهد قديمة وأمثلة نادرة وضرورات لغوية؛ لم يبق لها من ذكر إلّا في كتب النحو واللغة؛ فهو أمر لا يستساغ وأبعد ما يكون عن طبيعة المنهج اللغوي السليم والذي يحتم إقامة القواعد اللغوية على أساس الاستعمال الغالب، ويحفظ للشواذ والتّوارد أماكنها وملايساتها الخاصة، لا أن يُبنى عليها قواعد تعمّم على ما لا تتحقّق فيه نفس الظروف والملايسات.

6- خاتمة:

وفي خاتمة هذا الموضوع نستطيع أن نقول أنّ العربية الفصحى كيان ثابت وما وُجد النَّحو العربي إلّا للحفاظ عليه من عامل التطور؛ حتّى لا يحدث للفصحى ما حدث ويحدث لكثير من اللّغات؛ ولأنّ ارتباط الفصحى بالقرآن الكريم خاصة، وبتراث الإسلام عامة، أعطاهما وضعاً لا يتوقّر لأيّ لغة في الأرض؛ إذ أصبحت —على هذا المستوى الذي حافظت عليه على امتداد أربعة عشر قرناً— ضرورة لفهم (القرآن الكريم) لا يغني عنها سواها، كما لا يصلح معها أن تُجسّس —كاللاتينية— في زوايا الحياة صّيقة.

كما يمكن أن نؤكد أنّ النَّحو العربي بنى قواعده على الغالب والشائع في اللغة الفصحى، وبذلك أدّت قواعده رسالتها خير أداء، وبعد أن أثبتت تلك القواعد صلاحيتها وذلك بانتشار اللغة العربية وانسياقها في العديد من الأقطار وانتصارها، وباجتماع ناطقيها على تلك القواعد الموحدة من غير أن تحمّلهم على ذلك قوة قاهرة، وحسبها من دليل على صلاحيتها أنّ كلّ الاقتراحات التي قيلت بشأن تيسيرها عن طريق بتر بعض القواعد أو تعديل البعض الآخر بإخراجها عن أوضاعها، قد باءت كلّها بالفشل رغم الجهود التي بذلت لترويحها.

هوامش:

- ¹ - ينظر: علي أبو المكارم، حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي، مجلة (بحوث كلية اللغة العربية) جامعة أم القرى/السنة الثانية، العدد الثاني/1404هـ، 1405هـ: ص381.
- ² - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي/القاهرة، ط1 (دت): ج1 ص16.
- ³ - ينظر: علي أبي المكارم، حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي (مقال سابق): ص381.
- ⁴ - الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس/بيروت، ط3/1979م: ص91.
- ⁵ - الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي الدميري، مكتبة وهبة/القاهرة ط2/1993م: ص52.
- ⁶ - حاشية الصبان على شرح الأشموني (مصدر سابق): ج1 ص16.
- ⁷ - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دط) (دت): ج1 ص34.
- ⁸ - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة، ط2/1422هـ-2001م: ص30.
- ⁹ - أبو حيان التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، تح: هشام خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية/صيدا، بيروت، (دط).
- ¹⁰ - حاشية الصبان على شرح الأشموني (مصدر سابق): ج1 ص16.

- 11 - الاسترادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية/بيروت، (دط) 1982م: ج 1 ص 06.
- 12 - ينظر نصّ الفارابي حول قبائل الفصحاة في: الاقتراح للسيوطي: ص 19-20. والمزهر: ج 1 ص 211.
- 13 - ينظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نخبة مصر، ط 3/2004م: ص 171-172، ومحمد رياض كرم، المقتضب في لهجات العرب، (دط) 1417هـ، 1996م: ص 118-119.
- 14 - مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف/مصر (دت): ص 80/1-81. وينظر: الجاحظ، البيان والتبيين: ج 3 ص 212-213.
- 15 - ابن فارس، الصحاحي، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/القاهرة، (دط) (دت): ص 34. وحول معاني "العننة، والكشكشة... إلخ" ينظر: محمد بن براهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه وموضوعاته، دار ابن خزيمة/الرياض، ط 1/2005م: ص 98-107.
- 16 - ابن جني، الخصائص (مصدر سابق): ج 2 ص 12.
- 17 - ينظر: محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، عالم الكتب/القاهرة، (دط) 1981م: ص 79.
- 18 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد بك وآخرون، مكتبة دار التراث/القاهرة، ط 3 (دت): ج 1 ص 211.
- 19 - ابن فارس، الصحاحي (مصدر سابق): ص 33-34.
- 20 - ينظر: محمد رياض كرم، المقتضب في لهجات العرب (مرجع سابق): ص 92-93.
- 21 - ينظر: غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار/عمّان، ط 1/2005م: ص 59-60.
- 22 - ينظر كتابه: اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية (دط) 1963م: ص 78.
- 23 - ينظر كتابه: القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ترجمة رضا سعادة، ط 1/1974م: ص 93.
- 24 - ينظر كتابه: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم التّجار، دار المعارف/مصر، ط 4/1977م: ص 42/1.
- 25 - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 4/1973م: ص 138.
- 26 - المصدر نفسه: ص 153.
- 27 - ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي/القاهرة، ط 6/1999م: ص 65-78.
- 28 - المصدر نفسه: ص 69.
- 29 - ينظر: غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى (مرجع سابق): ص 64-66.
- 30 - ينظر تفصيل ذلك في: المرجع نفسه: ص 88.
- 31 - ينظر: صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين/بيروت، ط 16/2004: ص 122.
- 32 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6/1978م: ص 198. ولتمام حسان رأي مشابه لهذا؛ ينظر: الأصول، عالم الكتب/القاهرة، (دط) 2000م: ص 57.
- 33 - ينظر كتابه: دراسات في فقه اللغة (مصدر سابق): ص 122 وما بعدها.

- 34 - ينظر كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر/الجزائر، (دط) 2012: ج 1 ص 27، 28، 34، 35، ج 2 ص 29، 30.
- 35 - ينظر: كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/القاهرة ط 1988/3: ج 2 ص 423.
- 36 - ينظر: المصدر نفسه: ج 1 ص 198، ج 2 ص 290.
- 37 - ينظر: المصدر نفسه: ج 2 ص 264.
- 38 - ينظر: المصدر نفسه: ج 2 ص 424.
- 39 - الزجاجي، الإيضاح في علل التحو للزجاجي (مصدر سابق): ص 70-71.
- 40 - المصدر نفسه: ص 71.
- 41 - ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على التحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط 2، 1982م: ص 70، 127-137.
- 42 - مازن المبارك، نحو وغي لغوي، مؤسسة الرسالة/بيروت، (دط) 1399هـ، 1979م: ص 106.
- 43 - ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/القاهرة - مؤسسة الكتب العلمية/بيروت، ط 1/1986م: ج 2 ص 258.
- 44 - ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/القاهرة، ط 2 (دت): ص 166.
- 45 - تنمّة الحكاية في أمالي الزجاجي، تح: عبد السلام هارون: الصفحات: 242-243.
- 46 - وقد جمع كثيراً منها الباحث عبد الحميد الشلقاني في كتابه: "الأعراب الزوارة".
- 47 - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد زينهم، دار الأفاق العربية/القاهرة، (دط) 2003م: ص 23.
- 48 - طبقات النحويين واللغويين (مصدر سابق): ص 12.
- 49 - ينظر: مراتب النحويين (مصدر سابق): ص 117.
- 50 - طبقات النحويين واللغويين (مصدر سابق): ص 21. وانباه الرواة على أنباء النحاة: ج 1 ص 51.
- 51 - انباه الرواة على أنباء النحاة (مصدر سابق): ج 1 ص 50. وطبقات النحويين واللغويين: ص 22.
- 52 - ينظر: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية، (دط) 1413هـ، 1993م: ص 25.
- 53 - ينظر أسماء وآراء هؤلاء في: أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني/بيروت، (دط)، 1982م: ص 136، 185.
- 54 - وذلك في مجموعة من كتبه، منها: "البلاغة العصرية واللغة العربية" (1945م)، و"ما هي النهضة".
- 55 - ينظر: سلامة موسى، البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى للنشر والتوزيع، (دط) 1964م: ص 42، 135، 143-144.

- 56 - ينظر: أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، (مرجع سابق): ص 205-206.
- 57 - منهم كذلك: لطفي السيد، والخوري مارون غصن، وعبد العزيز فهمي، والشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي، وطه حسين، وسعيد عقل، ولويس عوض. ينظر: الفصحى لغة القرآن (مرجع سابق): ص 185.
- 58 - ينظر مثلاً كتاب: محمد الكتاني، الصّراع بين القديم والجديد، دار الثقافة/الدار البيضاء، ط1/1982م، ونفوسة سعيد، تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار نشر الثقافة/الإسكندرية، ط1/1964م: ص 94-122 و123 و203، والفصحى لغة القرآن (مرجع سابق): ص 186 وما بعدها.
- 59 - ينظر: حسن الشريف، تبسيط قواعد اللغة العربية، مجلة الهلال/القاهرة ج46، العدد 10 (آب 1938م): ص 1110-1115، وأمين الخولي، مناهج تحديد في التّحو والبلاغة والتفسير والأدب، القاهرة (دط) 1961م: ص 53-60. وإبراهيم مصطفى، إحياء التّحو، ط2/1992م: ص 65-66. وجرجس الخوري المقدسي، العربية وتسهيل قواعدها، مجلة المقتطف، مجلد 29، ع4، 01 أبريل 1904م: ص 343 (باب المراسلة والمناظرة).